معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في ليبيا وسبل معالجتها

ليلى علي ازبيدة •

تاريخ الارسال: 2023/11/26 تاريخ القبول: 2024/05/02 تاريخ النشر: 2024/07/01

المستخلص:

إن التحول من الإدارة من الإدارة التقليدية الورقية إلى الإدارة الإلكترونية الحديثة، بات هدف العديد من الدول التي تسعي للحاق بركب التطور، وتم التركيز في هذا البحث حول إمكانية حول إمكانية تطبيق هذا النظام الحديث في ليبيا، ومدي إستعداد ليبيا لتحديث مؤسساتها، وتم التطرق لأهم المعوقات التي تواجه هذا التحديث، والأليات المتاحة لمعالجة هذه المعوقات، ولذلك إتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي.

وقسمت هذه الدراسة البحثية إلي مبحثين، تناول المبحث الأول ماهية الإدارة الإلكترونية، وفي المبحث ثاني معيقات تطبيق الإدارة الإلكترونية وأليات دعم تطبيقها، وخصلت الدراسة لعدة نتائج لعل اهمها أن التطور التكنولوجي أثر علي مؤسسات الدولة وساهم في التحول من الإدارة التقليدية الورقية إلي الغدارة الإلكترونية، كما يحتاج تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية بشكل سليم لخطط استراتيجية مدروسة، لعل أهمها أن تتبني ليبيا نظام الحكومة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: المعوقات، الإدارة الإلكترونية، ليبيا

Abstract:

The transition from traditional paper-based management to modern electronic management has become a goal for many countries that seek to keep up with advancements. This research focuses on the possibility of implementing this modern system in Libya and the country's readiness to update its institutions. The study also addresses the main obstacles facing this update and the available mechanisms to address these obstacles. Therefore, we followed a descriptive and analytical approach in this research, dividing it into two sections. The first section discusses the nature of electronic management, while the second section examines the obstacles to implementing electronic management and the mechanisms that support its implementation.

The study reached several conclusions, the most important of which is that technological development has affected state institutions, and the transition from traditional paper-based management to electronic management. Implementing an electronic management system properly requires well-planned strategic plans. This study recommends several recommendations, the most important of which is for Libya to adopt an electronic government system.

Keywords: Obstacles, Libya, Electronic Administration, Solutions

• طالبة ماجستير في قسم القانون العام بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا . جنزور .lily50050@gmail com

المقدمة:

سعت العديد من الدول للدخول في نظام الإدارة الإلكترونية ،وسعت لتطوير مؤسساتها ،والرقي بالخدمات التي تقدمها الإدارة العامة والمساهمة في تسهيل أعمالها ،من خلال إدخال الوسائل الرقمية الحديثة علي أنظمتها ،والسعي للحصول علي إنترنت بجودة عالية ،كل هذه العوامل وغيرها هي أحد متطلبات تطوير الإدارة الإلكترونية ،وحرصا علي اللحاق بركب التطور التكنولوجي ، سعت دولة ليبيا كغيرها من الدول الأخري بالإهتمام بنظام الإدارة الإلكترونية ؛ وظهر هذا الإهتمام جليا في العديد من المؤتمرات ، والمحافل الدولية ،التي حثت علي دعم تطوير مؤسسات الدولة ،وتحديث إدارتها ،للتحول من الإدارة التقليدية "الورقية " إلي الإدارة الإلكترونية الحديثة ،لما وجدت له من أثار إيجابية في توفير أموال الدولة ،وكسب الكثير من الوقت التي يستنزف علي المعاملات الورقية البطيئة .

ولكن هذه النقلة النوعية إصطدمت بالعديد من العوائق ،وحاولنا من خلال هذه الدارسة تدارك بعض التي تواجه تطبيق هذا النظام ،والسعي لتوضيح المتطلبات الأساسية التي يقوم عليها نظام الإدارة الإلكترونية ،والتي ستساهم في نجاح هذا النظام علي الواقع العملي في ليبيا من خلال تدارك كل التحديات والبحث عن سبل إنجاحه ،من خلال التشجيع علي المزيد من الأبحاث العلمية في هذه المجال والتشجيع علي الإبتكار والتطوير لكوادر الإدارة العامة ،ومن المعروف إن وظيفة الإدارة الإلكترونية تقوم علي إنجاز الأعمال بإستخدام النظم والوسائل الإلكترونية الحديثة ،كالإنترنت ،والحوسبة السحابية ،والأرشفة الإلكترونية وغيرها من النظم الأخرى ،كما أن فلسفة الإدارة الإلكترونية تختلف عن الإدارة التقليدية،فالهياكل التنظمية للإدارة التقليدية تعتبر مقيدة لروح الإبتكار والتطور.

وهذه الابتكارات والنشاطات تتطلب هياكل تنظيمية مفتوحة ،وهذا يساهم في تجديد العمل الإداري وتطويره ،كل هذه الإحداثيات تساهم في تسهيل خدمة المواطنين والتواصل معلهم بشكل أسرع وأفضل ،مع دعم وتقوية الأعمال التي تقوم بها هذه الإدارة في كل تعاملاتها ،كما تناولت هذه الدارسة مجموعة من المقومات القانونية والتشريعية التي سعت ليبيا لأصدراها أسوة بباقي الدول ،لغرض حماية التعاملات الإلكترونية التي تتم في هذه المؤسسات ،ومنها قانون حماية البيانات والخصوصية وغيرها من القوانين الأخري ،فصياغة قوانين تتماشي مع التطورات الحديث ،يدل علي مواكبة المشرع لهذه الأنظمة الحديثة ،لأنه إذا أصبح المشرع عاجزا علي تطوير النصوص التشريعية لتكون قادرة علي مجاري محدثات الأمور ،هنا تصبح هذه النصوص التقليدية حجرة عذرة أمام التطوير والإصلاح الإداري ، وبل وستصبح أحد المعوقات الكبري في تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية ،لذلك يحتاج إنجاح نظام الغدارة الإلكترونية للعديد من المقومات الأساسية منها المقومات البشرية ،والمادية ،والفنية وغيرها من المقومات الأخري ،التي تساهم جميعا في رفع كفاءة عمل وإنتاجية الإدارة العامة ،وبتوفير المتطلبات الأساسية وتهيئة البيئة المناسبة لنجاح عمل الإدارة الإلكترونية بالسعي

لإزاحة العراقيل ،ووضع خطط إستراتيجية مدروسة، تساعد حكومات الدول علي تحديث إدارتها بشكل تنظيمي ومرن .

أهمية الدراسة :

تتجلي أهمية هذا الموضوع لما للتطور التكنولوجي من أهمية بالغة في تطوير مؤسسات الدولة وتحديثها وزيادة كفاءتها في تقديم خدماتها، ورصد أهم العراقيل التي تعيق تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية ومحاولة إيجاد حلول ملائمة من خلال هذه الدارسة تساهم في إنجاح العمل بنظام الإدارة الإلكترونية.

أهداف الدراسة:

مما لا شك فيه أن لكل دراسة بحثية أهداف تسعي لتحقيقها ولعل أهم أهداف هذه الدراسة النظرية الاتي:

1. التعريف بماهية الإدارة الالكترونية
2. تحديد الخصائص المميزة للإدارة الإلكترونية
3. بيان أهم المعوقات أو الصعوبات التي تعيق التطبيق الفعال للادارة الالكترونية في ليبيا
4. تحديد أهم المقومات القانونية التي تنظم عمل الإدارة الالكترونية
5. تحديد الأليات التي يمكن إتباعها لمعالجة الصعوبات التي تحول دون تطبيق الادارة الالكترونية في ليبيا.
6. تحديد المتطلبات الأساسية لنجاح الإدارة الالكترونية

إشكالية الدراسة :

نظرا لحداثة مفهوم الإدارة الإلكترونية ولعدم مواكبة ليبيا لهذا النظام أسوة بالدول الأخري للرقي بمؤسسات الدولة وزيادة فعاليتها لنقص الأسس التي تقوم عليها الإدارة الالكترونية وإفتقار ليبيا للتشريعات المواكبة لهذا التطور وإن وجدت بنسبة بسيطة من هنا يثار التسأل التالي :ماهي العقبات التي تواجه دولة ليبيا في لتطبيق نظام الإدارة الإلكترونية وماهي سبل محاربة هذه العقبات وايجاد الحلول المثلي لها ولعل هذا التساؤل يثير مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي :

س1 . ماهو مفهوم الإدارة الإلكترونية؟ وماهي أهم خصائصها ؟

س2 . ماهي أهم المقومات القانونية للإدارة الإلكترونية في ليبيا؟

س3 . ماهي متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ؟

س4 . ماهي أليات دعم تطبيق الإدارة الإلكترونية ؟

منهجية البحث :

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة تم الإعتماد في هذ البحث علي منهجين هما:

1. . المنهج الوصفي لوصف هذه نظام الإدارة الالكترونية الحديث النشأة وتباين خصائصه التي تميزه عن غيره من الأنظمة وأهم متطلباته .

2. المنهج التحليلي: لتحليل الأراء الفقهية والتشريعات المقارنة حول الإدارة الإلكترونية .

نطاق البحث (الحدود الموضوعية للبحث)

يدور هذا البحث بشكل أساسي حول المعوقات التي تواجه الإدارة الإلكترونية في ليبيا والبحث عن السبل المتاحة لعلاجها وتفاديها.

المبحث الأول: ماهية الإدارة الالكترونية

الفرع الاول: تعريف الإدارة الالكترونية لغة

نظرا لحداثة مفهوم الإدارة الإلكترونية لذلك نجد أنه لم يكن هناك تعريف شامل وموحد لهذا المفهوم في معاجم اللغة ولذلك نجد علماء اللغة اختلفوا في وضع تعريف محدد له ولكن عرف لغويا كمفردات مفككة كالاتي:

1 . إدارة: إسم وهي مصدر أدار، تدير ، دوائر . وهي إدارة الموجودات والمطلوبات بشكل يحقق التوازن الأمثل (انظر بالتفصيل معجم المعاني الجامع . منشورعلي الموقع المعاني الالكترونية علي الرابط الأتي : (https://www.almaany.com)

والإدارة: مصدر الرياسة والتصرف، وقيل هي علم وفن وتدبير الأعمال وتوجيهها والسيطرة عليها وضبطها وإستعمال الحكمة في إتخاذ قرارات مناسبة بشأنها (معجم الوسيط: متاح علي الرابط: (https://www.almaany.com)

ويري أخرون أن كلمة الإدارة (Administratio) مشتقة من التعبير الاتيني (dministrarin) والذي يعني يخدم (servirpour pour)(العلمي ،2006،ص8)

2 . إلكترون: لم يحظ هذا المصطلح بتعريف قواميس اللغة العربية لكونه إحدي المفاهيم الحديثة إلا أن لغوي العصر الحديث قد أدركوا الحاجة لوضع مفهوم واضح له.

وهو إسم مفردة، جمعه إلكترونيات وينسب إلي الإلكترون الذي يعتمد عليه في العقل الإلكتروني للحاسب الآلي المستعمل في المكاتب لإجراء أدق العمليات الحسابية وبأسرع وقت ممكن (معجم المعاني الجامع)

ومنه أيضا "الالكترون ": جسيم أولي مستقر ذو شحنة كهربائية سالبة هي أصغر شحنة يمكن أن توجد في الطبيعة (أبوشوفة ،2023، ص12)

الفرع الثاني: تعريف الإدارة الإلكترونية إصطلاحا

أولا: تعريفها قانونا

لم يرد تعريف الإدارة الإلكترونية في التشريع الليبي نظرا لأن ليبيا لم تدخل في نظام الحكومة الرقمية لحد الان ،ولكن هناك بدايات لنظم الاتمتة في بعض مؤسساتها ،ولكن المشرع الليبي قام بتعريف أحد مصطلحات " الإدارة الالكترونية " الا وهو مصطلح " الكتروني " حيث نصت الفقرة (6)من المادة (1) من قانون المعاملات الالكترونية علي أن "الإلكترون ":" هو تقنية إستخدام وسائل كهربائية أو رقمية أو مغناطسية أو لاسلكية أو بصرية أو كهرومغناطسية أو ضوئية أو أي شكل أخر من وسائل التقنية المشابهة (قانون رقم 6لسنة 2022م، متاح علي الرابط : https://lawsociety.Ly/legislantio)

وفي النظم المقارنة لم يرد تعريف للادارة الالكترونية، وقد عرفها خبراء البنك الدولي بأنها "مصطلح حديث يشير إلي إستعمال تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات فيما تقدمه من الخدمات للأفراد ومجتمع الأعمال من خلال تمكينهم من المعلومات بما يدعم النظم الاجرائية الحكومية كافة ويقضي علي الفساد"(العدوان،2018، ص11).

أما القانون التونسي الخاص بالمبادلات التجارية الإلكترونية (قانون رقم 83لسنة 2000م)، فقد ركزت المادة الثانية منه علي تفسير المصطلحات المكونة لبوابة الإدارة العامة الإلكترونية وعلي وجه الخصوص (المبادلات الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، شهادة المصادقة الالكترونية).

وعلي نفس النهج فسر قانون التجارة الالكتروني البحريني، رقم (28) لسنة 2002م بشأن المعاملات الإلكترونية المصطلحات الورادة في الإدارة العامة الالكترونية (إلكتروني، وكيل، السجل، السجل الإلكتروني) (أبوشوفة ،2023، ص16)

ثانيا : تعريفها فقها

فقد عرفها العديد من الفقهاء بعدة تعريفات نذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر الأتي:
عرفها جانب من الفقه بأنها " النمط الحديث لتطوير الأداء الإداري وتمكين الإدارة الحكومية من قيادة المجتمع بأكمله إلي العصر الرقمي "(محمد، 2019، ص33)

وعرفت أيضا بأنها "عملية جمع نشاط الإدارة من خلال تقنيات إلكترونية ومعلوماتية لأجل تبسيط عمل الإدارة والإنجاز السريع للمهام والتقليل من الإستعمالات الورقية "(جلطي ،2013، ص157)

كما عرفت الإدارة الإلكترونية بشكل عام بأنها"وظيفة إنجاز الأعمال بإستخدام النظم والوسائل الإلكترونية"(القبيلات ،2014، ص25)

ويميل الباحث لهذا التعريف الأخير كونه يوضح مفهوم الإدارة الإلكترونية بشي من الإختصار والدقة في تحديد العناصر المكونة للادارة الالكترونية.

المطلب الثاني: خصائص الإدارة الإلكترونية

الفرع الأول: سمات الإدارة الإلكترونية

هناك بعض الخصائص التي تميز الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية ومن أهمها :

1 . السرعة والضوح: و يتم ذلك عبر تجاوز حواجز الإدارة التقليدية وإختفاء العديد من العقبات التي كانت سبب في بطء تقديم الخدمات الإدارية.

2 . عدم التقيد بالمكان والزمان: حيث يمكن أن تؤدي الخدمات الإدارية من أي مكان عبر شبكة الإنترنت ويمكن المراجعة طوال ساعات اليوم .

3 . المرونة بسبب تقديم الخدمات الإدارية بشكل سريع والتجاوب الفوري مع الطلبات، متجاوزة بذلك حدود الزمان والمكان .

4 . الرقابة المباشرة الصادقة وذلك من خلال متابعة المواقع التابعة لمؤسسات الدولة وكل أجهزتها حفاظا علي أمن المعلومات.

5 . السرية والخصوصية من خلال حجب المعلومات وتشفيرها وعدم اتاحتها الا لمن له صلاحية من المواظفين بذلك لمنع سرقة البيانات او التلاعب بها .(القطراني ،2020)

الفرع الثاني: المقومات القانونية للإدارة الالكترونية

قد تقف المفاهيم القانونية والنصوص في بعض الاحيان حجر عثرة في وجه الإصلاح الإداري وتحول دون بلوغ التحول الرقمي الذي يسعي لتطوير الخدمات الادارية والرقي بها ، بل وتحول بعض النصوص القانونية كنوع من القيود تعيق نجاح الادارة الحديثة بإعتبار أن هذه النصوص القديمة تتلائم مع الإدارة التقليدية ولذلك فهي غير صالحة لمجارة التطور الرقمي الحاصل في مؤسسات الدولة ولذلك لابد من السعي لتحديث مكنة النصوص القانونية لتلائم ركب التطور التكنولوجي ،ولابد من صدور تشريعات حديثة تتلائم مع الإدارة الالكترونية، وهذا مايطلق عليه بالاصلاح التشريعي أو الثورة التشريعية ويمثل هذان الأمران دور التشريعات التي تعتبر كمقوم أساسي من مقومات الإدارة الإلكترونية .

وكل ذلك يتطلب من حكومات الدول إصدار تشريعات قانونية حتي يجهز الإدارة الالكترونية بالشكل الملائم ، وحتي تستطيع ممارسة أنشطتها في إطار قانوني يعزز من وجودها ويدعم تطبيقها وهذا الأمر يتطلب تدريب نخبة من القضاة والمحاميين حتي يكون الكادر القضائي علي أتم الإستعداد لفهم ألية عمل الإدارة الالكترونية وضبط تعاملاتها القانونية بالشكل الصحيح، وأيضا صدور تشريعات قانونية خاصة بالتعاملات الإلكترونية في بعض دول العالم العربي وكذلك ليبيا حديثا (غريبة ،2016)

وبناء عليه ترأينا عرض مجموعة من القوانين والقرارات الداعمة للتحول التكنولوجي ووضع اللبنة الأساسية للتنظيم القانوني للإدارة الإلكترونية ولعل أهم القوانين الصادرة في ليبيا بشأن التطبيقات الإلكترونية الأتي :

بناء علي القانون رقم (4) لسنة 1990م ووفقا لقرار تأسيس الهيئة الوطنية للمعلومات رقم (149) لسنة 1993م بشأن النظام الوطني للمعلومات والمهام التي أسندت إليه أو كلفت بها ذات الإهتمام بالمعلومات وكوسيلة لإتخاذ القرارات في قضايا التنمية والاليات تطوير ليبيا إلكترونيا وتعتبر الهيئة الوطنية للمعلومات هي الجهة المخولة بتطبيق الإدارة الالكترونية في مؤسسات الدولة ، والتأكد من تطبيق أساليب ضمان الجودة ، ووضع التشريعات الملائمة للبيئة الإلكترونية كما تساند نشر الثقافة الالكترونية،وتسعي لتدريب الكوادر البشرية إستعداد لتنفيذ التحول التكولوجي الحديث لمؤسسات الدولة من خلا البرنامج الوطني للمعلومات.

وإتضح من خلال هذا البحث علي أرض الواقع وجود أربع قوانين صريحة يمكن تطبيقها علي البيئة الإلكترونية بالإضافة إلي مجموعة من القرارات والتي تعتبر مؤشر مميز علي تطوير منظومة التشريعات في ليبيا وسوف نذكرها كالاتي :

أولا: قانون رقم (20) لسنة 1990م بشأن الخصوصية وحماية البيانات

الذي نص علي تعزيز الحرية في المادة (15) " علي أن سرية المراسلات مكفولة فلا يجوز مراقبتها إلا في أحوال وضروريات أمن المجتمع وبعد الحصول علي إذن من الجات القضائية "، وكما نصت المادة (7) علي تحديد البيانات والمعلومات التي تتسم بطابع السرية بالدليل الوطني للمعلومات بقرار من (اللجنة الشعبية سابقا) ولايجوز لغير الموظفين المختصين بالإطلاع علي تلك المعلومات لأي سبب من الأسباب، وكما نص في المادة (8) علي عقوبة تجاوز أمن وحماية الخصوصية للبيانات (غريبة، 2016، ص174)

ثانيا: قانون رقم (22) لسنة 2010م بشأن الإتصالات

حيث نصت المادة الأولي من هذا القانون علي وضع وتحديد لمعاني تعريفات لها علاقة بالإتصالات مثل التشفير، التردد، مزود الخدمة، المشغل، الإتصالات الراديوية .....إلخ

ونصت المادة (16) علي حماية المعلومات الشخصية المتعلقة بالمستفيد ، ولايجوز جمع أوإستعمال أو حفظ أو إفشاء معلومات أو إتصالات لأي غرض كان إلا في حدود المسموح به قانونا أو بموافقة شخصية وفي الأغراض التي تمت لأجلها .

وحسب وجهة نظر الباحث إن هذه المادة جاءت كصمام حماية لمستخدم الخدمات الالكترونية وكحماية له من سرقة معلوماته الشخصية مثل رقم الحساب المصرفي أو رقم سري لبطاقة تعامل مصرفي وغيره وهذا التطور التشريعي جاء في محله لكسب ثقة المواطنين والأفراد من أجل التشجيع علي التعامل الإلكتروني الامن .

ونصت المادة (35) بعقوبة إساءة إستخدام شبكة المعلومات أو بيانات تمس الامن السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي أو الموروث الثقافي للمجتمع الليبي، (القانون بتاريخ 28 . يناير ،2010 بمدونة التشريعات وتم إعتمادها من قبل المؤتمر الشعب العام سابقا علي الموقع الالكتروني المجمع القانوني الليبي ومتاح علي الرابط http://lawsociety.ly/legislantion)

ثالثا : قانون رقم (5) لسنة 2022م بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية

يهدف هذا القانون إلي حماية التعاملات الإلكترونية والحد من وقوع الجرائم الإلكترونية وذلك بتحديد هذه الجرائم وإقرار العقوبات الرادعة لها ،وبما يؤدي إلي تحقيق المساعدة من أجل تحقيق العدالة والأمن المعلوماتي ، وحماية النظام العام والأداب العامة وحماية الإقتصاد الوطني ،وحفظ الحقوق المترتبة علي الاستخدام المشروع لوسائل التقنية الحديثة ،وتعزيز الثقة العامة في صحة وسلامة المعاملات الإلكترونية وهذا مانصت عليه المادة 2 من هذا القانون (القانون مجلس النواب . قطاع الأمن وتقنية المعلومات ونشر في الجريدة الرسمية لسنة 2023م . ع1 . السنة الاولي متاح علي الرابط (http://lawsociety.ly/legislantion)

ويري الباحث أن هذا القانون يعتبر قفزة نوعية في لحماية التعاملات الالكترونية بهذا القانون من خلال تحديد الجرائم ذات العلاقة بالتعامل الالكتروني وتحديد عقوبات رداعة لها ولكن نأمل في المستقبل القريب أن يتم وضع قانون خاص بالعقوبات الالكترونية اكثر شمولا وتحديد ا لماهية الجرائم الالكترونية وألا تترك بشكل فضفاض وقابل للتأويل بأكثر من شكل وتحديد عقوبات رادعة تناسب كل هذه الجرائم .

حيث أن هذا القانون تعرض للعديد من الإنتقادات سواء علي الصعيد المحلي أو الدولي حيث أعتبر مقيدا لحرية التعبير بفرضه العديد من القيود المانعة للتعبير الديمقراطي ،حيث قالت هيومن رايتس ووتش "اليوم علي مجلس النواب الليبي إلغاء قانون مكافحة الجرائم الالكترونية لسنة 2022الذي يقيد حرية التعبير

ويتعين علي علي السلطات في شرق ليبيا الإفراج فورا عن أي شخص تم إحتجازه بموجب هذا القانون(https://www.hrw.org/ar/news/2023/04/0) (اسحبوا قانون الجرائم الإلكترونية القمعي)

كماذكرت المديرة المشاركة لقسم الشرق الاوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش "ينبغي أن يتمتع الليبين بالحق في حرية التعبير علي شبكة الإنترنت أو خارجها وليس من المقبول التعدي علي هذا الحق بإسم قانون الجرائم الالكترونية.

كما تشمل أوجه القصور في القانون الليبي لمكافحة الجرائم الالكترونية تعريفات غامضة وفضفاضة يمكن أن تدعو إلي الملاحقة القضائية، حتي لو كان التصرف سلميا ولكن قد يفسر بشكل أخر، كما يمنح القانون الهيئة سلطات واسعة لإجراء مراقبة مستهدفة أو جماعية بطريقة يمكن أن تنتهك الحق في الخصوصية*، وغيرها من الانتقادات الاخري التي لاتسع هذه الورقة البحثية لذكره ولابد من وقفة جادة لمعالجة هذا القانون والتعديل فيه حتي لاينتهك حقوق وحريات الأفراد.

رابعا: القانون رقم (6) لسنة 2022بشأن المعاملات الإلكترونية

يعتبر هذا القانون من القوانين الحديثة في ليبيا والتي جاءت لتنظيم عملية التعاملات الإلكترونية وتسهيلها حيث نصت المادة (2)من هذا القانون علي أهميته "لانه جاء لتنظيم وحماية المعاملات الإلكترونية وتعزيز الثقة العامة في صحتها وسلامتها وأشار في المادة (6) منه علي "أنه يجوز للجهات الحكومية إستخدام وسائل إلكترونية في قبول وإيداع أو تقديم وإنشاء أو حفظ مستند ،أو إصدار إذن أو ترخيص أو موافقة أو قبول رسوم ...الخ (مجلس النواب ونشر في الجريدة الرسمية لسنة 2023م . ع1 . السنة الاولي (http://lawsociety.ly/legislation)

خامسا: قرار رقم (563) لسنة 2021م بشأن إعتماد السياسة العامة للبريد الإلكتروني للمؤسسات الليبية

يهدف هذا القرار إلي إستخدام المؤسسات الليبية للبريد الإلكتروني وسيلة رئيسية للإتصال، تشمل بيانات المؤسسة كجزء من المعاملات البريدية بين المستخدمين الموجودين داخل الدولة وخارجها

سادسا: قرار رقم (394) لسنة 2022م بشأن تشكيل اللجنة الوطنية للتحول الرقمي

تنص المادة (5) من هذا القرار علي "أن تتولي الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، ومافي حكمها بإعداد إستراتيجيات التحول الرقمي بما يتوافق والإستراتيجية الوطنية، وتطوير قاعدة البيانات القطاعية، والإشراف عليها، وإعداد مبادرات التحول الرقمي، وتوفير الموارد المالية والبشرية لدعم برنامج التحول الرقمي، وتطوير الخدمات الرقمية "(http://lawsociety.ly/legislat)

سابعا : قرار رقم (109)لسنة 2022م بشأن تشكيل اللجنة الدائمة للتحول الرقمي وتفعيل الإدارة الإلكترونية وترابط المنظومات المتكاملة بين المؤسسة وشركاتها

حيث نصت المادة (2) منه علي المهام المنوطة باللجنة العليا ، وكما نصت المادة (5) منه علي أنه "يستخدم المشروع التقنيات المتاحة بالمؤسسة والشركات والمشاريع والميزانيات المعتمدة لغرض التحول الرقمي وفق الأولويات (صدر هذا القرار من المؤسسة الوطنية للنفط . المنشور في 13اكتوبر 2022 .

ومازال هناك العديد من القوانين والقرارات الأخري المتعلقة بالتحول التكنولوجي ودعم تنفيذ الإدارة الإلكترونية ولكن لايسعنا ذكرها في هذا البحث لذلك إقتصرنا علي أهمها راجين أن نكون قد وفقنا في سردها بشكل قانوني يغطي هذه الدراسة من الناحية التشريعية.

المبحث الثاني: معيقات تطبيق الإدارة الإلكترونية وأليات دعم نجاحها في ليبيا

المطلب الأول: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية

لقد تبنت العديد من الدول نظام الأتمتة الإدارية من أجل التحول من الإدارة التقليدية إلي الإدارة الالكترونية الحديثة ولكن هذه التطورات واجهت العديد من العقبات والمساؤي التي تخللت هذا النظام مما أدي إلي صعوبة تطبيقها عمليا علي أرض الواقع سواء في الدول العربية أو ليبيا تحديدا ولان ليبيا مازالت في اول خطواتها نحول هذا التحول لابد أن تسعي جاهدة لتلحق بركب التطور ولكن بخطوات مدروسة ولذلك قسمنا هذا المطلب كالاتي:

الفرع الأول: مساوئ تطبيق الإدارة الإلكترونية

رغم ان الإدارة الإلكترونية ساهمت بشكل فعال في تحديث مؤسسات الدولة وتطويره إلا أن تطبيقها علي أرض الواقع إصطدم بوجود العديد من السلبيات التي تحوف هذا النظام الحديث وهذا السلبيات تؤثر تبعا علي الإدارة العامة أو الأفراد ولعل أهم المساوئ التي اتسمت بها الإدارة الالكترونية الاتي

أولا : إرتفاع نسبة البطالة

حيث ان إدخال نظام الإدارة الإلكترونية سيؤدي إلي تقليص أعداد الموظفين العاملين في هذه الأجهزة نظرا لأن أغلب الأعمال أصبحت تؤدي بشكل إلكتروني أي حلت الألة محل العنصر البشري في بعض الأعمال وهذا سيؤدي إلي زيادة معدل البطالة في أغلب دول العالم .

ويري الباحث أن هذا النوع من السلبيات لايمكن التغاضي عنه لأنه يدق ناقوس الخطر بدخول وسائل التكنولوجيا الحديثة كالذكاء الإصطناعي علي النظام الإداري مما يجعل نسبة عالية من البشر في العالم

بدون وظائف وفقدان مصدر رزقهم لذلك لابد من اعادة الحسابات والتخطيط لجيد قبل دخول ليبيا في هذا النظام .

ثانيا :الإضرار بالصحة العامة

يؤدي الاستخدام المفرط للأجهزة الالكترونية ومنها الحاسب الألي إلي الكثير من الأضرار الصحية التي تصيب الاشخاص العاملين علي هذه الأجهزة ومنها ضعف النظر بسبب التعرض لأشعة هذه الاجهزة لوقت طويل ومشاكل في الظهر أو الرقبة بسبب الجلوس لفترات طويلة وقد يؤدي لأضرار نفسية أيضا من خلال الإدمان علي هذه الأجهزة، والعزلة عن العالم الخارجي .

ثالثا : تهديد خصوصية الأفراد

قد يشترط في بعض الأحيان من الأفراد المتعاملين بالنظام الإلكتروني مقابل الحصول علي بعض الخدمات إدخال بيانات خاصة بهم، مما يجعلهم في خطر يتربص بهم من جراء محاولة سرقة هذه البيانات الشخصية كالرقم السري لبطاقة الدفع الإلكتروني أو بيانات مصرفية خاصة قد يتم إختراقها من قبل مخترقي المواقع الإلكترونية مما يشكل خطر علي حياة الأفراد بسبب مايلحقه من تبعات ضارة علي أعمالهم وبعض أمور حياتهم .

رابعا : تهديد الأمن القومي والصالح العام

من أكبر المخاطر التي تحدق بالإدارة الإلكترونية هي تهديد أمن بياناتها من خلال إختراقها بطريقة أو بأخري وقرصنة هذه البيانات ووقف عملها وكل هذا سيؤدي إلي وقف تقديم الخدمات الإدارية، كما سيضر بسير المرفق العام بإنتظام، ويوقف خدمات المواطنين او يعرقلها بسبب ماطرأ من سرقة لهذه البيانات يصعب معاها تقديم أي خدمات وهذا سيهدد أمن الدول من ناحية ويفتك بالصالح العام من ناحية أخري.

خامسا: التكلفة المرتفعة مقابل الخدمات الإلكترونية

إن تطوير وتحديث مؤسسات الدول وتحديث أجهزتها يحتم علي الأفراد أو المواطنين المتعاملين مع الإدارة الإلكترونية تباعا تحديث أجهزتهم حتي يكونوا قادرين علي الحصول علي أي خدمات يرغبون بها من خلال المواقع الإلكترونية للإدارة العامة وهذا التطوير سيؤدي في نهاية المطاف إلي ارتفاع كلفة الخدمات المقدمة لهم وبشكل يصعب علي بعض الأفراد دفع هذه التكلفة أو الاستفادة من الخدمات التي يرغب بها (القبيلات، 2014)

ويري الباحث أن كل هذه السلبيات تعتبر حجر عثرة في طريق تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية وخصوصا في ليبيا التي لاتملك اغلب المقومات الأساسية لتنفيذ هذا النظام ولاتملك الخبرات الفنية الكافية لمعالجة

مساوئ هذا النظام وهذا يعتبر من عرقلات تطبيق هذا النظام كما مرت به الدول الأخري مع إختلاف درجات وانواع هذه العرقلات في هذه الدول وإختلاف سبل التعامل مع هذه المساوئ وإيجاد حلول لها.

الفرع الثاني: معيقات تطبيق الإدارة الإلكترونية

هناك العديد من التحديات التي تعيق تطبيق الإدارة الإلكترونية الحديثة علي مؤسسات الدولة بالشكل الصحيح، حيث أن تطبيق هذا النظام يحتاج إلي إستخدام شبكات متقدمة للإتصالات الإلكترونية، كما يتطلب ضرورة أتمتة كل الأعمال والمعاملات في مؤسسات الدولة (غنيم ،2004، ص341)

وهناك بعض الجوانب الأخري التي تعيق تطبيق الإدارة الالكترونية لعل أهمها:

1 . عدم توفر شبكة الإنترنت بشكل كاف وموسع في كل مؤسسات الدولة أو وجودها في مؤسسات معينة دون الأخري.

2 . غياب التشريعات المناسبة لتنظيم التعامل في الإدارة الإلكترونية

3 . عدم وجود وجود ثقة كاملة بالتقنيات الحديثة من حيث إستمرارية عملها

4 . غياب الشفافية وسيطرة بعض مجموعات المصالح الخاصة

5 . عدم الإطلاع الكافي علي تجارب الدول التي نجح فيها هذا النظام (عامر ،2007، ص55)

ويري البعض الأخر أن معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية متمثلة في الأتي :

1 . الرؤية الضبابية للإدارة الإلكترونية وعم إستيعاب أهدافها

2 . عدم وجود أنظمة وتشريعات أمنية أو التساهل في تطبيقها

3 . قلة الموارد المالية يجعل من الصعب تطبيق هذا النظام في غياب الدعم المالي

4 . ظهور فجور رقمية بين الاشخاص المتخصصين في مجال التقنية والمعلومات وأخرين لايفقهون شيئا من هذا النظام الإلكتروني (جبريل ،2020، ص80)

وخلاصة القول أن المعوقات التي تحول دول تطبيق الإدارة الالكترونية في ليبيا أو الدول الأخري تتمثل في (عرقلات بشرية، وتقنية، ومادية وإدارية، واخري تشريعية)

وحسب وجهة نظر الباحث يري أن معيقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في ليبيا علي وجه الخصوص تتمثل في الأتي :

1 . عدم دخول ليبيا في مجال الحكومة الإلكترونية التي لها دور في دعم وتطوير مؤسسات الدولة

2 . عدم القدرة علي إستيعاب التكنولوجيا الحديثة في مؤسسات الدولة وإعمالها لعدم وجود الكودار الوظيفية المؤهلة لذلك

3 . عدم وجود ميزانية خاصة تدعم هذا التحول في إدارات الدولة الذي يحتاج لتكلفة مادية باهظة

4 . وجود تهديدات امنية ناجمة عن التحول الالكتروني تتمثل في سرقة البيانات الشخصية او إختراقها وهذا يهدد الصالح العام

5 . عدم وجود تشريعات كافية تقنن نظام الإدارة الالكترونية والتعاملات الواردة فيها بشكل يزيل أي غموض حول هذا النظام الحديث ويوضح الإجراءات القانونية والقضائية المتبعة فيه

المطلب الثاني : آليات دعم تطبيق الإدارة الإلكترونية في ليبيا

سعت مؤسسات الدولة الليبية منذ دخول التطور التكنولوجي في مختلف المجلات لتطوير الإدارة التقليدية وتحديثها بحوسبة العديد من النشاطات في الوزارات، وبعض مؤسسات الدولة مما جعل ليبيا تسعي لأن تكون علي جاهزية لتقبل هذا النظام والعمل به ، وبدأ وضع بعض الخدمات للمواطنين علي بعض المواقع لتسهيل الحصول علي خدماتهم (مسعود وأخر ،2022،ص192)

ومن آليات دعم الإدارة الإلكترونية في ليبيا كان لابد من التطرق لمشروع ليبيا الالكترونية والإستراتيجيات التي تساهم في نجاحه ومتطلبات قيامه علي أرض الواقع من خلال تقسيم هذا المطلب للاتي :

الفرع الأول: سبل نجاح ليبيا الإلكترونية

تزامنا مع التطور الذي يسود المجتمع الليبي كان لابد من اجل إنجاح مشروع ليبيا الإلكترونية توفير خدمات حكومية إلكترونية للمواطن، والتي من بين مهامها تسهيل حصول المواطن علي مايريد من خدمات بأحدث الوسائل الإلكترونية أسوة بباقي الدول المتطورة، وبناء عليه صدر قرار من الحكومة الليبية المؤقتة رقم (457) بتاريخ 2012/11/12م بتكليف وزارة الإتصالات والمعلوماتية بوضع إستراتيجية الحكومة الإلكترونية وتطويرها علي مراحل وكانت أحد الخطوات الفعالة في إنجاح نظام الإدارة الإلكترونية في ليبيا (أبوشوفة ،2022، ص39)

ومن هنا كان لابد من التطرق لمراحل هذا التطور الذي تم بناء علي خطة إستراتيجية، وكذلك تحديد الأهداف التي تسعي هذه المبادرة

أولا: المراحل الاستراتيجية للتحول الإلكتروني في ليبيا

المرحلة الأولي: تقييم الوضع الحالي والإستفادة من تجارب الأخرين

المرحلة الثانية: الإطار الاستراتيجي الخاص بإستراتيجية ليبيا الإلكترونية

المرحلة الثالثة: خارطة الطريق وبطاقات الأداء المتوازن

المرحلة الرابعة: التصاميم المستقبلية الخاصة بإستراتيجية ليبيا الإلكترونية

المرحلة الخامسة: حوكمة برنامج ليبيا الإلكترونية

المرحلة السادسة: كراسات الشروط والمواصفات لمشاريع ومبادرات إستراتيجية ليبيا الإلكترونية

المرحلة السابعة: الأطر الإستراتيجية لبرامج التجارة والتعليم والصحة الإلكترونية الحكومية
المرحلة الثامنة: نقل المعرفة وإدارة المشروع (تم الحصول علي الإذن من رئاسة الوزراء بتاريخ2012/11/18م، والإذن من ديوان المحاسبة بتاريخ2003/1/1) (الهيئة العامة للإتصالات والمعلوماتية بتاريخ 2016/5/4 متاح علي الرابط http://www.cim.gov.ly/page95.htm)

ثانيا: الأهداف الإستراتيجية لمبادارة ليبيا الإلكترونية

أ . تطوير ورفع مستوي جودة المعيشة في ليبيا، وتحسين نمط الحياة بجعله أكثر رفاهية وراحة للمواطن من خلال إستغلال التكنولوجيا الحديثة في ذلك
ب . بناء الإقتصاد المعرفي في ليبيا وتطوير القيمة المضافة له، بكوادر وطنية مدربة ومؤهلة لهذه المرحلة وقطاع قوي وفعال (بوشوفة، 2023)

الفرع الثاني: متطلبات الإدارة الإلكترونية

هناك العديد من الأسس الرئيسية والمتطلبات التي إعتمدت عليها الإدارة الإلكترونية من أجل تطبيقها بشكل فعال وناجح نبرزها في الأتي :

1 . لابد من وجود قيادات إدارية مقتنعة بأهمية ودور الإدارة الإلكترونية وتتعامل بكل إحترافية وفعالية مع نظام الإتصالات والمعلومات
2 . التخطيط الإستراتيجي الصحيح هو أحد أهم المتطلبات التي تخولنا للدخول في مشروع الإدارة الإلكترونية بخطي ثابتة
3 . إستحداث التشريعات واللوائح القانونية التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية وتسبغها بإطار الشرعية وتعطيها نوع من الشفافية والمصداقية
4 . تأمين وتوفير البيئة التحتية المطلوبة كالحواسيب والشبكات السلكية واللاسلكية التي لديها القدرة علي نقل المعلومات بشكل سريع وامن
5 . بناء وتوفير بنية معلوماتية قوية ونظم معلومات متوافقة فيما بينها
6 . تدريب كوادر بشرية علي إستخدام التقنيات الإلكترونية الحديثة ولديهم القدرة علي تقديم الخدمات للمواطنين، والمساهمة في نشر ثقافة أتمتة المعلومات
7 . توافر مستوي مناسب من الدعم المادي والتمويل حتي تتمكن الإدارة الالكترونية من صيانة أجهزتها بشكل دوري، والحفاظ علي نفس المستوي من العطاء في الخدمات
8 . توفير الأمن الإلكتروني والسرية علي مستوي حماية المعلومات

9 . وضع خطة تعريفية دعائية شاملة للتوعية بأهمية الإدارة الإلكترونية وإبراز أثارها الإيجابية المرتقبة، وإقامة ندوات ومؤتمرات لتهيئة المناخ الملائم للتعامل معها (المبروك ،2022، ص29 . ص50)

ويري الباحث أن اهم متطلبات نجاح الإدارة الالكترونية متمثلة فيما يأتي :

1 . لابد من تبني نظام الحكومة الإلكترونية في ليبيا للمساهمة في مضي الدولة قدما نحو التطور والإزدهار

2 ـ دعم البحوث والمشاريع العلمية التي تحث علي تطوير الإدارة الالكترونية في ليبيا، والمساهمة بالمشاركة الدولية في هذا المجال لمواكبة كل ماهو حديث من وسائل التكنولوجيا

3 . السعي لتوثيق المعاملات الورقية إلكترونيا من خلال بناء قاعدة بيانات حديثة تشمل بشكل تسلسلي كل المعاملات القديمة والحديثة حتي يسهل الرجوع إليها عند الحاجة لها

4 . دعم وتطوير مؤسسات الدولة من خلال توفير الإمكانيات اللازمة لهذه النقلة النوعية

5 ـ دفع مكافأت مالية وإعطاء شهائد كنوع من الدعم المادي والمعنوي للجهات التي بدأت في تحديث مؤسساتها، وتحسين خدماتها من خلال التعامل بنظام الإدارة الإلكترونية

6 . وضع لجان مهمتها مراقة مشروع التحول الإلكتروني ورصد كل مايعيق هذا التحول للمساهمة في إصلاحه

7 . وتشجيع المواطنين علي إستخدام هذا النظام الحديث دون التخوف منه، ونشر ثقافة التعامل الإلكتروني كبديل للتعامل الورقي.

الخاتمة:

من خلال دراسة معيقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في ليبيا ومحاولة وضع الأليات المناسبة لمعالجتها والبحث عن متطلبات نجاح الإدارة الإلكترونية توصلت للنتائج الأتية:

1. إن التطور التكنولوجي أثر على مؤسسات الدولة وساهم في تحول الإدارة التقليدية إلى إدارة إلكترونية من خلال إستعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة ونظم الأتصالات، والرفع من كفاءة شبكة الإنترنت

2 . إن الإدارة الإلكترونية هي مصطلح حديث النشأة ويشير لقيام جهة الإدارة بأعمالها من خلال الاستعانة بوسائل التكنولوجيا وتطويعها في خدمة المواطن وتطوير أنشطتها والرقي بها.

3 يحتاج نظام الإدارة الإلكترونية للمزيد من التخطيط والدراسة الإستراتيجية الدقيقة، حتى يتمكن من تلافي سلبيات هذا النظام

4 . تعتبر دولة ليبيا أحد الدول التي بدأت في التحول الإلكتروني لمؤسساتها بخطوات بسيطة وحذرة لما يشوب هذا النظام من مخاطر لابد من دراستها بنوع من الدقة من خلال الاستعان بتجارب الدول الناجحة في هذا المجال.

5 ـ من أهم خصائص الإدارة الالكترونية السرعة، وعدم التقيد بالمكان والزمان، من خلال تقديم خدماتها من أي مكان وفي أي وقت عبر شبكة الإنترنت

6 ـ من أهم المقومات والمتطلبات لقيام الإدارة الإلكترونية هي المقومات القانونية، وذلك من خلال إصدار تشريعات حديثة تحيط الإدارة الإلكترونية بأطر قانونية، تدعم ممارسة نشاطاتها وتعاملاتها من ناحية، وتساهم في حماية أمن وخصوصية المتعاملين بها من ناحية أخري، وأيضا لدعم أمن الدولة من أي إختراقات وتسربيات لمعلومات ومركز حساسة في الدولةوذلك بوضع عقوبات رداعة لمثل هذه الجرائم.

7. هناك العديد من المتطلبات الأخري الأساسية التي تدعم التحول الإلكتروني في مؤسسات الدولة ومنها المتطلبات المادية، والبشرية والفنية

8 . صدور العديد من التشريعات المنظمة للتحول الإلكتروني ومعاملات الإدارة الإلكترونية في ليبيا لعل أهمها قانون المعاملات الإلكترونية وقانون الجرائم الإلكترونية ويشوب الاخير العديد من الإنتقادات لأنه يمس بالحريات العامة ويقيدها.

التوصيات:

من خلال هذا البحث أردت أن أشير لمجموعة من التوصيات وهي كالاتي:

1. أوصي أن تتبني ليبيا في القريب العاجل نظام الحكومة الإلكترونية من أجل المساهمة في تطوير وتحديث مؤسسات الدولة

2 . أوصي المشرع بوضع قوانين حديثة لتنظيم تعاملات الإدارة الالكترونية سواء من الناحية القانونية أو القضائية

3 . كما أوصي بضرورة تعديل قانون الجرائم الإلكترونية لما يشكل من خطر محدق على الحريات العامة وتعديل مفرداته الفضفاضة القابل للتأويل بأكثر من معني الأمر الذي يجعل أي تصرف الإلكتروني قد يفسر بأنه جريمة الإلكترونية تستحق العقاب وهذا يتنافى مع العدالة ومبدأ الشفافية

4 . توعية القيادات الإدارية وتثقيفهم حول اهمية التدرج للتحول الإلكتروني، ويكون ذلك بتدريبهم وعمل مؤتمرات وندوات تبين أهمية الإدارة الالكترونية التي لها دور في توفير الوقت والجهد

5 . لإنجاح مشروع ليبيا الإلكترونية أوصي بوضع خطط إستراتيجية مدروسة وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية من إداريين أو أعضاءالهيئات القضائيةلأنهم أحد أهم الكوادر البشرية التي ستتعامل مع تطورات الادارة الالكترونية سواء من الناحية الإدارية أو القانونية لتوعيتهم بكيفية التعامل مع هذا التحول الإلكتروني الحديث

6 . السعي لتوفير حوافز مادية ومعنوية لمن يستعمل وسائل التكنولوجيا الحديثة بدل التعامل الورقي داخل المؤسسات الإدارية لتحفيزهم علي الإنخراط في مجال الإدارة الإلكترونية.

قائمة المراجع

أولا الكتب

1 . أحمد محمد غنيم (2004) الإدارة الإلكترونية افاق الحاضر و تطلعات المستقبل.–المنصورة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع.

2. حمدي القبيلات (2014) قانون الادارة العامة الالكترونية. – طرابلس: دار الاوائل للنشر.

3. صباح سعد الدين عمر العلمي (2006) الادارة العامة والاداء الاداري في فلسطين. – غزة: مكتبه اليازجي.

4. طارق عبد الرؤوف (2007) الإدارة الإلكترونية– . القاهرة: دار السحاب للنشر و التوزيع.

ثانيا الرسائل العلميه

1. حنان علي محمد أبو شوفة(2023). الادارة العامة الالكترونية ودورها في تطوير المرفق العام دراسة مقارنة(د–م) رسالة ماجستير غير منشورة.)

2. غازي فوزان ضيف هلا العدوان (2018) .الإدارة العامة الإلكترونية واثرها على النظام القانوني للمرافق العامة دراسة مقارنه في القانون الاردني والاماراتي ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، كليه الدراسات العليا، الاردن (اطروحة دكتوراه) .

ثالثا المجلات العلمية

1. خالد عاشور مسعود ...واخرون (2022) ."معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية ، دراسة ميدانية بكلية التربية جامعه مصراته من وجهه نظر رؤساء الاقسام العلمية".– مجله كليه الفنون والإعلام ،س 7،ع3 .

2. خالد محمد قليوان القطراني– (2020) "المعوقات التي تحد من التحول من الإدارة الإلكترونية في هيئة الرقابة الادارية– دراسة حالة بهيئة الرقابة، فرع إجدابيا".– مجلة جامعة بنغازي العلمية.س33، ع2

3. خيريه عمر المبروك(2022) " مدى جاهزية الجامعة المفتوحة لتطبيق الإدارة الالكترونية".– مجله الاكاديميه للعلوم الانسانية والاجتماعية، ديسمبر ع23.

4. عمر الجليطي (2013) " أثر الوسائل الإلكترونية على العقد الاداري في التشريع الجزائري".– مجلة القانون والمجتمع. لكليه الحقوق جامعه ادرار

5. فراس عادل تركي محمد (2019) ."تأثير المعلومات الإدارية في معالجه حالات الفساد". – مجلة كلية الحقوق، جامعة الموصل.

6 . منى ميلود غريبة.(2016) " المقومات القانونية للإدارة الإلكترونية في ليبيا". – المجلة الليبية للمكتبات والمعلومات والارشيف، ع2.

7. وائل محمد جبريل.(2020) "معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية، إدارة الخدمات الصحية، درنة، ليبيا ". – المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، مج 8، ع1

رابعا القوانين والقرارات.

1. قانون رقم (20)لسنة 1990 بشأن الخصوصية وحماية البيانات .
2. قانون رقم (22) لسنة 2010 بشأن الاتصالات.
3. قانون رقم (5) لسنة 2022 بشأن مكافحة الجرائم الالكترونية .
4. القانون رقم (6) لسنة 2022 بشأن المعاملات الإلكترونية
5. قرار رقم (563) لسنة 2021 بشأن اعتماد السياسة العامة للبريد الالكتروني .
6. قرار رقم (394) لسنة 2022 بشأن تشكيل اللجنة الوطنية للتحول الرقمي .
7. قرار رقم ((109لسنة 2022 بشأن اللجنة الداعمة للتحول الرقمي وتفعيل الادارة الالكترونية وترابط المنظومة المتكاملة بين المؤسسات وشركاتها.

خامسا: المواقع الإلكترونية

1. معجم المعاني الجامع ومعجم الوسيط علي موقع المعاني الإلكترونية متاح علي الرابط(https://www.almaany.com)

2 ـ مجموعة القوانين والقرارات الواردة في هذا البحث علي موقع المجمع القانوني الليبي متاح علي الرابط http://lawsociety.ly/legislantion

3 ـ إذن القيام بالمراحل الإستراتيجية للمبادرة الرقمية من رائاسة الوزراء وديوان المحاسبة متاحة علي موقع الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية علي الرابط https://www.cim.gov.ly/web/login/**page95.htm**

4 ـ الانتقادات الموجهة لقانون الجرائم الإلكترونية من قبل منظمة الأمم المتحدة متاحة علي الرابطhttps://www.hrw.org/ar/news/2023/04/0